النشاط الثقافي في الوطن العربي

من مراسلي «الآداب»

لبنان

لغتنا الجميلة الخالدة ...

لا تزال بعض الاصوات المشبوهة في لبنان تنادي باحلال اللغة العامية او ما يسمى ب «لغة لبنانية» محل اللغة العربية الفصحى... ولهذه الاصوات مواسم ترتفع فيها ، هي الظروف الدقيقة الحرجة التي تمر بها الامة العربية وتكون بأمس الحاجة فيها الى التضافر والتماسك ..

وفي هذه الفترة ارتفعت هذه الاصوات مرة اخرى ، عبر الاذاعة والتلفزيون ووسائل اخرى من وسائل الاعلام تدعو مجددا الى استبدال الفصحى بالعامية .

ولسنا نجد افضل من ان نورد في ما يلي ما كتبه الاستاذ محمد النقاش (1) تعليقا على هذه المحاولات المريبة بعنوان «لغتنا الجميلة الخالدة » :

عندما يتكلم الاستاذ سعيد عقل عن «لغة لبنانية» ويرتجل نفسه عالما في اصول اللغات ومجددا لامجاد الفينيقيين في اختراع ابجدية جديدة نوفر على الانكليز كتابة ثلاثة احرف من اسم شاعرهم الخالد شكسبير ... نبتسم او نضحك ونقول انها نزوة شاعر يحب اثارة الضجيج حول اسمه ، وتبقى المسألة في حدود المزاح المقبول ... هذا طبعا مع التغاضي عن شيء اعمق قد يكون في نفس يعقوب وسوف يظل في نفسه لا يتعداها ، نحن على يقين .

لكن حين يتقدم احد المعنيين بشؤون التعليم كالاب اسطفان صقر فيقترح تقوية اللغة «المحكية» ـ اي العامية ـ في البرامج والمدارس، وتنشر له هذا الاقتراح جريدة وزير التربية الحالي تخرج المسألة عن حدود المزاح المقبول الى نطاق المزاح الثقيل او ما يشبه الجد ... وفي هذه الحال لا يسعنا ان نسكت ولا ان نتغاضى ، بل نقول باعلى صوتنا : على رسلكم . انكم تلعبون بالنار وتتآمرون على الفصحى ، اي اولى مقدساتنا القومية التي نحرص عليها من الخليج الى المحيط حرصنا على الحياة .

نقول لكم هذا باعلى صوت ، لاسيما وان مؤامرتكم مكتوب لها الحبوط ، ولن تجدي الا في اثارة غبار في جو نحاول جميعا ان نجعله صافيا ما امكن ، نقيا ما امكن ، وبالتالي اكثر ما يكون اهلية للعمل والانتاج والنمو .

ولا بأس من ان نصحح احد اخطائكم او ابرز اخطائكم فاللغة المحكية في لبنان ، كما في سائر الاقطار العربية هي اللغة العربية ولا شيء غير ذلك . فهنا وهناك يقول الناس : «احك عربي ... نحن عم نحكي عربي ... شو ما بتفهم عربي؟» مع اختلاف بسيط في ادوات الفصل والوصل والمد والامالة لكن احدا لا يقول : نحن نحكي لبناني .. او مصري .. او مغربي .. الخ .. الخ .

وهذه اللغة المحكية لا تعني الحلول محل الفصحى او موت الفصحى . فمنذ بضعة عشر قرنا ، والفصحى هي لغة الحياة كتابة، ابتداء بالشعر وانتهاء بتدوين اصغر محضر حكومي او رسالة شخصية. وطالما كانت هذه الازدواجية قائمة ليس بالنسبة الى لغة العرب ، بل الى لغات جميع الامم المتحضرة . واذا كان سعيد عقل يحسب ان القرآن ـ كما قال على الشاشة الصغيرة ـ انما نزل باللغة المحكية حينذاك ، فهو مخطىء . ولو كان جميع العرب حضرا وبدوا يتخاطبون باسلوب القرآن واساليب امرىء القيس وقس بن ساعدة لما كان اعجاز القرآن ولا ابداع شعراء المعلقات ، بل لكانت المعجزة في شعب يبلغ جميع افراده من الفصاحة والبلاغة ـ عدا مصاعب قواعد اللغة ـ ما لم يصل الى بعضه وبعد اربعة عشر قرنا شاعر موهوب كسعيد عقل .

بالطبع كانت عامية العرب يومذاك ، اي لغة التخاطب العادي ، اقرب الى الفصحى . لكن هل الفصحى نفسها هي اليوم كما كانت في تلك الايام الغابرة ؟ او لا يكون من المعقول ان تكون النسبة ما زالت واحدة بين لغة الشعراء والعلماء والادباء ولغة العامة .

وكيف لا تكون اللغة العربية لغة «محكية» اليوم ، والاف الصحف تصدر بها كل يوم على امتداد الوطن العربي الكبير ، والاف الكتب تنشر بها ومئات محطات الاذاعة تبث بها ... عدا تدريسها في مئات الوف المدارس والمعاهد ... ان كان لا يفهمها الشعب فلمن كل هذا؟ او لا ترون ان اقل المواطنين ثقافة وتفقها باللغة ، حين يكاتب صديقا او زبونا ، فانما يكتب اليه بالفصحى ؟ طبعا ، هو يقترف اخطاء لغوية ... لكن المسألة مسألة تدرج في المعرفة ، وكل يصيب على قدر معرفته ، تماما كما هي الحال عند كل الشعوب والامم . فاخطاء النحو واخطاء الاملاء لا تحصى عند عامة الشعب الفرنسي مثلا ، وليس كلهم فولتير او اندريه جيد . بل ان كتابا كبارا لا يدعون ذلك ، وهناك وعند تصحيح الطبع ، من يتلافى اغلاطهم .

ان العامية اللبنانية كسائر العاميات العربية ، ليست لغة . فلا قواعد لها ولا يمكن ضبطها باملاء صحيح وهي لذلك قادرة على التعبير عن شؤون يومية معروفة ، وعاجزة عن التعبير في الفلسفة والعلم والادب . انها نوع من «الشيفرة» للتبسيط والاختصار . لكن الشيفرة لا يمكن ان تكون لغة الحياة .

وعاميتنا فوق هذا كله ، هي وليدة عصور طويلة من الانحطاط والامية . ولبست ولادة نهضة كما كانت الحال بالنسبة الى الفرنسية والايطالية الخ .. الخ .. التي قامت على انقاض اللاتينية . عدا ان تلك اللغات رافقت تكوينا قوميا في فرنسا وايطاليا وغيرهما . ونحن في جميع اقطارنا قوم واحد .

ونهضتنا ومكافحة الامية ووسائل النشر المتعددة ، تبسط الفصحى وتعممها ، كما يرتفع مستوى اللهجات المحكية فتقترب من الفصحى.

ان اللغة العربية ليست اصعب اللغات ، وهي في منتهى السهولة حين تضبط بالشكل . لكن آفتها انها ـ يوم بدا التعليم على نطاق واسع ـ تجد الى جانبها اكثر من مزاحم وفي ادنى المراحل كما كانت تدرس جميع المواد ايام الاستعمار بغير العربية . ومتى اصبحت هي اللغة الوحيدة ـ في المرحلة الابتدائية على الاقل ـ استقام الكثير من امرها ، لاسيما اذا قام على تدريسها من هم اهل لذلك .

وعلى اي حال فهذه اللغة صعبة او سهلة هي لغتنا ، لغة تراثنا ولغة امتنا . اي اقوى الروابط بين مائة مليون انسان . فلا يحسبن احد انه بترهاته ما خفي منها وما ظهر ، يستطيع ان ينال منها ، وانها سوف تبقى لغة حياتنا ما دام على هذه الارض امم ولغات .

محمد النقاش

(1) راجع العدد ٣٠١٣ من جريدة «الشعب» البيروتية تاريخ ١٨ ـ ١٢ ـ ١٩٧٠

ح ع م

رسالة القاهرة من سامي خشبة

وزارة الثقافة : مشكلتها ، ومشكلتنا !

كانت قضية «الثقافة» ولا تزال ، احدى القضايا الاساسية التي تواجهها عمليات التحول الاجتماعي الحاسمة ، وبوجه خاص عمليات التحول الاجتماعي الواعية بهدفها ، او التي تعي هذا الهدف من خلال تكون علاقتها المتشابكة والمليئة بالتناقضات مع كل ظواهر الوجود الاجتماعي والسياسي والثقافي السابقة عليها .

من هذا المنطلق البالغ العمومية ، كانت قضية الثقافة في الجمهورية العربية المتحدة ، منذ يوليو (تموز) ١٩٥٢ من القضايا الرئيسية التي احاطت بها مشكلات بالغة التعقيد . ومن قبيل تكرار الكلام ان نقول ان عملية التحول الاجتماعي في مصر التي بدأت مع ذلك التاريخ لم تكن تملك دليلا فكريا واضحا للعمل . كانت هذه العملية ـ اجتماعيا ـ في ايدي فئة من متعلمي البورجوازية الصغيرة، ولكن تراثهم النضالي وتراث شعبهم في الصراع ضد الاستعمار والطبقات مالكة الارض والمصانع والمال والحكم ، هذا التراث كان قائما في خلفية فكرهم ، وانعكس بالتالي على عملهم باستمرار ولون مواقفهم الاجتماعية بالوانه المتزايدة الوضوح كلما ازداد الارتباط بين المطالب الكلاسيكية لاجيال ثورة التحرر الوطني (مطالب الاستقلال والتصنيع والديموقراطية الليبرالية ومحو الامية وخلق مجتمع عصري شبيه بالمجتمعات الغربية الحديثة) وبين المطالب المتجددة لثورة التحول الاجتماعي التي ابرزتها الى المقدمة طبيعة العلاقات وعلاقات القوى بين السلطة الجديدة غير التقليدية وبين القوى الاجتماعية القديمة التي حاولت احتواءها واستخدامها لصالحها ، الامر الذي يهدد حتى تحقيق المطالب الكلاسيكية نفسها . وكان من الطبيعي ان تتركز مطالب التحول الاجتماعي حول القضايا الاقتصادية ، قضايا اساليب الانتاج وكميته وقضايا التوزيع ونصيب كل طبقة من العائد الاجتماعي للعمل وقضايا الملكية والادارة ، ثم القضايا السياسية ، قضايا طبيعة الحكم وطريقته ، واسلوب المشاركة الشعبية في تحديد اتجاهاته ، وشكل اجهزة السلطة التنفيذية والتشريعية وطريقة تكوينها وكمية نفوذها، والدور الذي لا بد ان تلعبه التنظيمات السياسية الجماهيرية واسلوب تشكيل هذه التنظيمات .

وكان من الضروري ، في غيبة الدليل الفكري الواضح ، مع عدم الرغبة في الاسراع الى تبني فكرية قاطعة وعدم القدرة على خلق مثل هذه الفكرية دون تحديد نوعية العلاقات مع القوى الاجتماعية والسياسية القائمة ـ كان من الضروري في ظل هذه الصورة العامة ـ ان يظل الاهتمام بشكل الاجهزة السياسية (البعد عن التشكيل الحزبي مثلا) والاهتمام باسلوب تكوينها (اطلاق حرية الانضمام اليها لكل من بلغ سنا معينة ، او تعيين مستوياتها القيادية ، او انتخابها) اكثر بكثير من الاهتمام بما تحمله هذه الاجهزة من برامج سياسية للعمل الاجتماعي ، او عن رؤية فكرية الى الواقع باي جانب من جوانبه ، او من ايديولوجية تحدد طبيعة هذه الاجهزة الاجتماعية او الفكرية ودورها السياسي او الاجتماعي . ولكننا هنا لسنا بسبيل دراسة هذه المشكلة ، وانما نريد ان نطرح في البداية صورتها العامة لكي تظل تحت ابصارنا ونحن نعرض لقضية «وزارة الثقافة» في مصر الان .

لقد انعكس هذا الوضع ـ وضع الاهتمام بالاشكال واساليب بناء الاجهزة قبل الاهتمام بمضمونها وفكريتها وتحديد وظائفها ، انعكس على وزارة الثقافة بالتحديد . وغني عن البيان ان نقول ان هذه الاهتمامات بالاشكال والاساليب ، انما كانت جزءا من مشكلة اكبر ، ربما كانت وظيفة علم الاجتماع السياسي عندنا ان يتصدى لها ، وتلك هي مشكلة تغيير البنى التحتية والشكلية للمجتمع ، مع الاصرار على المحافظة على المضمون الجوهري للبنى الفوقية كما هو دون تغيير .

ليس من الطبيعي في مجتمع يمر بمرحلة من التحول الاجتماعي الجذري الواعي وليس التلقائي ، ان تترك مهمة التصدي لوضع «استراتيجية العمل الثقافي» المواكب لمهمة التغيير الاجتماعي، للاجهزة البيروقراطية او الحكومية . فمن الطبيعي ان تكون مهمة «الثورة الثقافية» او التحول الثقافي جزءا من المهام الاساسية للتنظيم السياسي الجماهيري ، طالما اننا نفكر في اطار تغيير المجتمع كله ، اي في اطار «الثورة» وليس في اطار تغيير شكل الحكم واسلوبه .

ولكن الاوضاع التي حتمت على التجربة السياسية والاجتماعية في مصر ان تركز على شكل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واساليبها ، حتمت ايضا الاعتماد على الجهاز الحكومي ، الموروث من وزارات المعارف والشؤون الاجتماعية القديمة ، لرسم السياسة الثقافية وتطبيقها . وبالتالي اصبحت هذه السياسة مرتبطة الى حد كبير بشخصية المسؤول الاول عن الوزارة (اي الوزير نفسه) وبشخصيات المسؤولين عن مؤسساتها واجهزتها وهيئاتها الرئيسية .

لم يكن غريبا ان يضع الدكتور ثروت عكاشة (في فترة وزارته الثانية للثقافة بين ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠) المبدأ الاولي القائل بالاهتمام بالكيف دون الكم ، باعتباره المبدأ الاساسي الذي ستقوم عليه سياسته في ادارة وزارة الثقافة . ولكن المشكلة الرئيسية ، مشكلة ما هو المضمون الفكري والايديولوجي لهذا «الكيف» ، وما هي الوظيفة المتوقعة لوزارة الثقافة في مجتمع يمر بمرحلة تحول اجتماعي جذري، تظل مشكلة نادرا ما يطرحها احد ، وبالتالي تظل سؤالا دون جواب، على الاقل من جانب الوزارة نفسها او المسؤولين فيها .

ولذلك لم يكن غريبا ان تتحول ادارة الثقافة الجماهيرية في وزارة الثقافة الى ظاهرة تستحق الحماية والالتفات الشديد ، حينما شرعت هذه الادارة في محاولة وضع استراتيجية للعمل الثقافي، خارج اطار السوق التقليدية المستهلكة للمنتجات الثقافية في بلادنا ، وفي محاولة تطبيق خطوات فعلية اولية من هذه الاستراتيجية ، تبدأ من تربية كوادرها الموظفين تربية ثقافية وسياسية ملائمة ، الى محاولة زرع بذور الانشطة الثقافية ذات الطابع الجماهيري (مثل المسرح او السينما) في مناطق و«الاستصلاح والاستزراع» الثقافي الجديدة ، الى محاولة الاستفادة من طاقة المثقفين غير الموظفين لديها لخدمة هذه العملية ، الى محاولة رسم المبادىء الفكرية والسياسية والفنية الاساسية لعملها الجماهيري الثقافي (لا الوظيفي بالطبع) من خلال مؤتمر يضم جانبا كبيرا من هؤلاء المثقفين . الحقيقة ان الثقافة الجماهيرية بتحويل نشاطها الى هذا الاسلوب الذي يركز على «فكرية العمل ووظيفته» كانت تقوم بما كان على التنظيم السياسي الجماهيري ان يقوم به ، حتى لا تضرب وزارة الثقافة في فراغ ، وحتى يصبح عليها ان تنفذ السياسة الثقافية التي يرسمها لها الجهاز السياسي ، الذي يشكل مؤتمره القومي العام ، اعلى سلطة سياسية واجتماعية في البلاد .

ان السياسة غير «السياسية» للثقافة في مجتمع يمر بمرحلة تحول مثل تلك التي نمر بها ، سياسة تتحدث وتتوجه الى بناء الاجهزة او المؤسسات او الهيئات ، دون تحديد فكريتها ووظيفتها في وقت واحد ، لهي المسؤولة عن تحول جهاز حكومي مثل «مؤسسة السينما» الى جهاز لانتاج اكثر الاعمال تزييفا لواقع مجتمعنا ، بل واكثرها عداء في معظم الاحيان لاهداف عملية التحول نفسها، وشعاراتها وللمبادىء الحقيقية التي تحكمها . ونفس هذه السياسة هي المسؤولة عن انعدام اية وسيلة فعالة للتوجيه الفكري لانتاج اكثر الهيئات والمؤسسات الثقافية في بلادنا الى اتجاه يخدم حتى فكرة «ديموقراطية» الثقافة ونشرها الى خارج الفئات المحدودة المستهلكة للمنتجات الثقافية المتاحة في المدن الكبرى . وبالتالي فهي مسؤولة ايضا عن انعدام اية

وسيلة فعالة للرقابة الادارية والمالية بحيث تمنع سيل الخسائر الذي لا يتوقف في مؤسسات السينما والمسرح وهيئة النشر ، مع التخبط الواضح في عملها وترددها واتجاهها المستمر نحو الانحسار كيفيا وكميا على السواء . وقد تكفينا بعض الادلة التي نلتقطها دون تعمد على هذا التخبط الذي يصل احيانا الى حد سوء النية :

● في السينما ، نعرف مثلا قصة المخرج الشاب شادي عبد السلام الذي اخرج فيلم «المومياء» : يوم ان تحصى السنين» وكيف وضعت العراقيل الادارية والمالية الكثيرة في وجه انمام الفيلم ، ثم وضعت عراقيل اكثر جدية في وجه مجرد عرضه في القاهرة نفسها بزعم انه «مش حايجيب فلوس» ، ثم صدرت خطة الانتاج السينمائي عام ٧٠ ـ ٧١ دون ان يخصص اي عمل للمخرج الشاب . وبمجهود شادي عبد السلام الخاص عرض الفيلم في مهرجانات فينيسيا ولوكارنو وتونس (قرطاج) وفي مهرجان ايطالي اخر لا اذكر اسمه . وكان للفيلم صدى ممتاز قوي في الصحافة الفنية والجماهيرية في الغرب ، وفي تونس حصل على جائزة النقاد الاولى ، وحصل على الجائزة الاولى في المهرجان الايطالي ، وكتب عنه نقاد كبار مثل «جون راسل تيلور» بتقدير عظيم ، ثم طلب الفيلم لمهرجان لندن.. وكانت النتيجة الوحيدة ان وعد المخرج الشاب باخراج فيلم جديد عن اخناتون في الخطة الجديدة ، ولكن فيلمه التعيس الحظ في مصر لم يعرض حتى الان، حتى الى جوار الافلام الكثيرة التي «تحقق» خسائر لا حد لها !.

● في المسرح ، نعرف قصة مسرحية مثل «جمعية كل واشكر» التي انفق على ترجمتها وتعريبها اكثر من الف وخمسمائة جنيه ، وانفق على اخراجها اكثر من نصف هذا المبلغ ، ونعرف انها ـ علاوة على كونها من اردأ ما عرض المسرح المصري من هزليات ـ لم تحقق عائدا يوازي خمس ما انفق عليها . او نعرف مثلا قصة اخراج مسرحية «انطوني وكليوباترة» وما انفق على «بداية» اخراجها ، ثم الرجوع عن استكمال الاخراج لانها ـ مسرحية شكسبير ـ تحط من قدر الشعب المصري . هذا رغم ان فكرة اخراجها اصلا لم تنشأ الا لانه تصادف ان اكتشف في الاسكندرية «سيرك» روماني قديم ، قال عنه بعض العباقرة انه مسرح ، وطلبت مسرحية في جو روماني لاخراجها عليه في مناسبة افتتاحه ، والمسرح «السيرك» لم يفتتح رغم ما انفق في اعداده .. الخ .

● وفي هيئة النشر مثلا ، نعرف قصة المجلات الثقافية ، التي كان الدكتور عكاشة قد راى وقرر اغلاق اثنتين منها (المسرح ، السينما) رغم ان المجلتين من انجح مجلات الوزارة في التوزيع وفي الارتباط بمجالين جماهيريين من مجالات العمل الثقافي، ثم تقرر ايقاف التفكير في اغلاق المجلتين ، ولكن الحقيقة كانت غير ما تقرر بالفعل ، فقد استمرت اجراءات اغلاق المجلتين ، مع اجراءات اصدار مجلة جديدة للمسرح والسينما والفنون التشكيلية والموسيقى . وبذلك تصبح القاهرة ـ اول العواصم العربية من حيث حجم وتنوع النشاط المسرحي والسينمائي ـ دون مجلات فنية متخصصة ، كانت تساهم في خدمة المجالين ثقافيا خارج نطاق الجمهورية العربية .

● في المجلس الاعلى للفنون والآداب ، يعرف قراء الآداب مثلا، المشاكل التي لا تنتهي حول الجوائز التشجيعية والتقديرية ، وحول تشكيل اللجان من عناصر اكثرها لا علاقة له بمجالات هذه اللجان او ان علاقته بهذه المجالات توقفت منذ ربع قرن مثلا او تجمدت عند تاريخ مثل هذا الزمن «الثقافي» السحيق . ونعرف مثلا ان اكثر ما يصدره هذا المجلس من مطبوعات لا يعرف لنفسه طريقا غير طريق المخازن الرطبة حيث تفسد الكتب ، وربما كانت هناك نتيجة ايجابية لذلك وهي ان تكف هذه الكتب اذاها عن الناس ، ولكن ما جدوى مجرد «طبعها» ولماذا نضيع اموالنا اذن ؟

●

قصدت من اثارة هذا الموضوع في رسالتنا الشهرية ، ان اعرض الوضع الذي يواجهه وزير الثقافة الجديد في الجمهورية العربية الاستاذ بدر الدين ابو غازي . ومن الطبيعي ان نتحفظ بالنسبة لكلمة «الوضع» ، او ان نتحفظ على اطلاقها . فالمنجزات التنفيذية لوزارة الثقافة ، تعد من المنجزات المادية الطيبة لوزارة ثقافة في مجتمع يمر بمثل ظروفنا . ومن الطبيعي كذلك اننا لا نكتب «خطابا مفتوحا» لوزير الثقافة الجديد . فهو من ناحية ، لا بد قد قرأ الكثير من الخطابات المفتوحة ، وبعضها يكتب على حلقات اسبوعية ، وهو من ناحية ثانية لا بد يعرف الكثير من اوضاع وظروف الوزارة التي اصبح مسؤولا عنها .

اننا نهدف الى شيء اساسي هنا ، ربما كان هو الهدف الاساسي الذي يربط بين كل رسائل هذا الباب الشهرية ـ هو التأكيد على اهمية تحديد الاساس الفكري لعملنا الثقافي ، وتحديد الوظيفة الاجتماعية المنوطة به في ظروف تحولنا الاجتماعي الكبير ، وفي ظروف بعث قضيتنا الوطنية من جديد ، وفي ظروف المواجهة العملية لقضية الوحدة العربية مواجهة تحمل الكثير من خبرات الماضي القريب وآثار الماضي البعيد في وقت واحد .

وزارة الثقافة ـ بطبيعتها كجهاز حكومي وتنفيذي ـ غير مطالبة الا بتنفيذ السياسة الثقافية والاشراف على النشاط الثقافي الذي تموله الدولة ، او ذلك الذي تتجه الهيئات الفردية او الافراد .

ولكن وزارة الثقافة ، مطالبة في ظل ظروفنا التي شرحناها ، او شرحنا رؤيتنا لها في مقدمة هذا الحديث ، مطالبة بأن ترسم بنفسها السياسة الثقافية التي ستقوم على تنفيذها ، وهذه الوظيفة كان من المفروض ان توفر على وزارة الثقافة ، لانها في الاصل وظيفة التنظيم السياسي الجماهيري القائد .

ومشكلتنا نحن مع وزارة الثقافة ، انها سواء اعلنت لنفسها ولنا مثل هذه السياسة او لم تعلنها ، فاننا نطالب انفسنا بان نناقش عملها على ضوء تصورنا الخاص عن عملها وهو تصور فردي بالطبع ، كان يمكن ان نستغني عنه لو انه كانت للوزارة (ستراتيجية واضحة) وعلى ضوء ما يتم من عمل نقيمه على اساس ذلك التصور .

سامي خشبة

دار الشعب
للنشر والطباعة والتوزيع
أربعون عاما في خدمة الكتاب
نشرا وطباعة وتوزيعا
إمتازت أعمالها واشتهرت
بالدقة والإتقان والسرعة
توالي نشاطها بالمعهدات الطباعية المختلفة
بمركزها الجديد: شارع أسعد ملحمة - بناية جريدة المساء
ص.ب ٢٠٩١ - هاتف ٢٩٦٨٠٥